تدهور كهرباء عدن.. أهي حرب خدمات متعمدة؟ ومن المسؤول؟

الامناء/خاص:

العاصمة عدن تشهد تدهورًا ملحوظًا في خدمة الكهرباء خلال فصل الصيف، وبالتحديد مع اشتداد درجات الحرارة، وتطرح هذه الأزمة العديد من الأسئلة حول المسؤولية عن هذا التدهور وما إذا كانت هناك حرب خدمات متعمدة ومن المستفيد من هذا الوضع.

منذ سنوات عديدة، تعاني عدن من انقطاعات متكررة في الكهرباء، واشتدت هذه الأزمة بعد تحرير عدن عام 2015 عقب تولي الحكومات اليمنية سدة الحكم، ولكن في فصل الصيف يصبح الأمر أكثر صعوبة بسبب ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة والحاجة الملحة للتبريد والتهوية، وتشهد المدن والأحياء في المحافظة انقطاعات طويلة في الكهرباء تصل إلى ساعات طويلة، مما يعرض سكان المنطقة لظروف صعبة وتأثيرات صحية سلبية في وضع كارثي لم يحد يتحمله أحد.

تتحمل العديد من الأطراف المسؤولية عن هذا التدهور في الكهرباء. يتضمن ذلك بشكل رئيسي الحكومة اليمنية ممثلة برئيس الوزراء معين عبدالملك والشركات المشغلة للكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء والوزارة ومجلس القيادة الرئاسي والأطراف المشاركة في النزاع الدائر في اليمن. يُشتبه أن هناك تلاعبًا وتدخلًا سياسيًا وضغط ملحوظ يمارس على المجلس الانتقالي عبر ملف الكهرباء ليؤثر على توفير الخدمات الكهربائية بصورة مستمرة وفي ظل النزاع المستمر والمصالح المتعارضة، يعود تحمل المسؤولية بين الجميع.

وتتسبب هذه الأزمة في تأثيرات سلبية على الحياة اليومية للسكان، حيث يجدون صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية والحفاظ على ظروف معيشتهم وتتأثر القطاعات الحيوية مثل المستشفيات والمدارس والمؤسسات الحكومية بشكل خاص، مما يؤثر على الخدمات الأساسية والتنمية.

صعوبة تحديد من يستفيد من هذه الأزمة تعتبر مسألة ليست بالسهلة، حيث يتلاعب العديد من الأطراف بتوفير الخدمات الأساسية لتحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية على حساب الشعب "المغلوب على أمره" فالمنافع المالية والسياسية لبعض الأطراف المتحاربة من هذا الملف لا تعد ولا تحصى وتحدثت الكثير من التقارير عنها.

مناشدة للمرة المليون.. سرطان خبيث يلتهم العاصمة عدن

الامناء/أنس بن عوض

في مشهد يزداد تكراره يوماً بعد يوم، تشكل الباصات الصغيرة "الدبابات" والدراجات النارية في شوارع العاصمة عدن تهديداً حقيقياً لسلامة المواطنين نتيجة مخالفتهم لقوانين المرور تزامنًا مع تدهور البنية التحتية وغياب الحكومة، أصبحت هذه الظاهرة تشبه السرطان الذي ينتشر بسرعة ويهدد الجميع خاصة مع ضيق وتدهور الطرقات.

وتعتبر الباصات الصغيرة والدراجات النارية وسائل نقل شعبية في مدينة عدن، نظراً لتوفرها وتكلفتها المنخفضة ومع ذلك، فإن هذه الوسائل تعاني من سلبيات كبيرة تؤثر سلباً على الحياة اليومية للمواطنين وتهدد سلامتهم.

أحد أبرز المخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة هو سلامة السيارات الأخرى والمارة والمشاة، حيث يتجاوز السائقون للباصات الصغيرة والدراجات النارية قوانين المرور ويتجاوزون الحدود السرعة المسموحة ويخالفون كافة القواعد والقوانين، وهذا يؤدي إلى زيادة الحوادث والدهس والإصابات التي قد تكون خطيرة أو حتى قاتلة.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني سكان عدن من تدهور الطرقات وغياب الصيانة الدورية بسبب الحصار الذي فرضته حكومة معين عبدالملك في حربها المفتوحة على شعبنا الجنوبي، مما يزيد من خطورة استخدام الباصات الصغيرة والدراجات النارية ناهيك عن الحفر والتجاويف والمطبات في الطرق يعرض السائقين والركاب للخطر .

ويرتبط استخدام الباصات الصغيرة والدراجات النارية بمشاكل أخرى مثل التكدس المروري والتلوث البيئي، حيث يؤدي وجود أعداد كبيرة من هذه الوسائل في الشوارع إلى زيادة الازدحام وإطالة وقت الانتظار حتى تحولت عدن الى مدينة المليون باص ولكن البعض يصر على وصف العبث الحاصل على أنه وسيلة رزق، ولكنها ستكون وسيلة للرزق في حال قامت الجهات المعنية بواجبها وتنظيم ما يحدث من مهزلة اجتاحت كل شوارع عدن كـ"السرطان" أما الإضرار بالمجتمع ككل فهو فساد وعبث غير مسؤول.

وفي هذا السياق، يطالب المواطنون والنشطاء - للمرة المليون- الجهات المعنية وعلى رأسها المرور والأمن بالتدخل العاجل لوقف هذه المهزلة وتطبيق القوانين المرورية بشكل صارم والقيام بواجبهم على أكمل وجه، و توفير رقابة أكثر صرامة على السائقين وجعلهم يلتزمون باحترام قواعد المرور وتطبيقها كافة وتنظيم سير الباصات في فرزات وأماكن خاصة كسائر الدول الأخرى.

الشرطة تضلل الرأي العام.. وقفة احتجاجية بتعز تطالب بالكشف عن قتلة مؤيد حميدي

تعز/الأمناء/ نيوزيمن:

تلبية لدعوة أطلقتها حملة "كشف الحقيقة"، نفذ العشرات من أبناء تعز، أمس الأول الأحد، وقفة احتجاجية أمام مبنى القضاء في مدينة التربة، للمطالبة بضبط ومعاقبة الجناة المتورطين في جريمة اغتيال مدير برنامج الغذاء العالمي، مؤيد حميدي.

واغتال مسلحون في 21 يوليو الماضي، مؤيد حميدي (أردني الجنسية) في مدينة التربة، خلال تواجده في أحد المطاعم لتناول وجبة الغداء، الأمر الذي أثار حالة من الغضب المحلي خاصة وأنها وقعت على مقربة من مركز الشرطة، دون أن تحرك السلطات الأمنية ساكناً.

الوقفة التي كانت على بعد كيلومتر من مسرح الجريمة، ردد المحتجون فيها الهتافات المنددة باستهداف الطواقم الإنسانية والرافضة للإرهاب والمطالبة بكشف نتائج التحقيقات وإحالة ملف القضية إلى النيابة العامة لتسريع معاقبة الجناة.

ورفع المحتجون لافتات كتب عليها بالعربية والإنجليزية "لا للإرهاب"، "لا لاستهداف الطواقم الإنسانية"، "من وصم مدينتي بالإرهاب؟"، "لن نسمح للجريمة بالانتصار"، "من اغتال الدواء والرغيف؟".

ويبذل ناشطون وصحفيون ومحامون يمنيون جهودا حثيثة لمناصرة قضية الموظف الأممي مؤيد حميدي، ويتهمون السلطات بتعز بتضليل الرأي العام المحلي والدولي بشأن ضبط المسؤولين والمتورطين في عملية الاغتيال الآثمة.

وقال بيان صادر عن الوقفة الاحتجاجية إنه "تأكد أن شرطة تعز غطت إجراءاتها الأمنية المتبعة في التعامل مع الواقعة بتضليل إعلامي غير مسبوق، فيما لم يلحظ المجتمع المحلي والدولي أي تقدم منتج في المسار القانوني للقضية حتى هذه اللحظة".

وبعد يوم من وقوع الجريمة، التي أثارت تنديدا محليا ودوليا واسعا، أعلنت سلطات تعز الأمنية القبض على الجناة، اللذين لاذا بالفرار على متن دراجة نارية وعددهما شخصان قبل أن يرتفع عدد المعتقلين إلى أكثر من ثلاثين شخصاً، ومع ذلك ترفض لليوم الكشف عن نتائج التحقيقات وإنزال أقسى العقاب بحقهم.

وأكد البيان، أن الوقفة الاحتجاجية أمام مبنى القضاء ترمز إلى حاجة المجتمع للاحتماء بجدار العدالة، مشيرا إلى أن ذلك شكل من أشكال التصدي المجتمعي للغموض المخيف الذي ينتاب مسار قضية "مؤيد حميدي" وهو غموض يتوعد بنتيجة معكوسة مفادها "حبس الشرطة لملف الجريمة، دون حبسها لمن أعلنتهم كمتهمين رئيسيين في ارتكابها".

وطالب البيان من النيابة العامة سرعة تولي سلطتي (التحقيق والاتهام) في قضية اغتيال مؤيد حميدي، ومباشرة الدعوى الجزائية أمام المحكمة المختصة بإنزال العقاب الذي يستحقه القاتل.

كما طالب بإلزام الشرطة بالكف عن الاعتقالات خارج القانون والإفراج عن المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم في الجريمة ولم يكونوا مطلوبين على ذمة قضايا جنائية أخرى، وسرعة إحالة من يشتبه في تورطهم إلى النيابة العامة وفقا لقانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات.

وأهاب البيان بمجتمعات وسلطات المحافظة، الأعلى سكانا في اليمن، إلى حشد وترتيب أوسع للأدوار والمساهمات والعمل معا لما من شأنه تحقيق الجزاء العادل الذي يستحقه قاتل مؤيد حميدي، وجبر الأضرار الإنسانية التي تداعت عن الجريمة الإرهابية المدانة واستعادة سمعة "تعز" كنموذج جاذب لبرامج التنمية والعمل الإنساني وطارد للإرهاب.